كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية

South Korea is a pioneering experience in economic development

زعيش محمد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار –عنابة-/الجزائر
Zaaich25@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2018-12-27 تاريخ القبول: 2019-03-08 تاريخ النشر: 2019-03-15

ملخص:
تهدف هذه الدراسة للوقوف على أهم خطوات التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية، باعتبارها من أهم وانجح التجارب التنموية في العالم، حيث استطاعت كوريا الجنوبية ان تصبح في مصاف الدول المتقدمة في فترة لم تتجاوز الثلاثون سنة.
توصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج من أهمها قرارات الحكومة الصائبة وسعيها للنهوض بالاقتصاد الكوري كان له الاثر البارز في تحقيق هذه المعجزة الاقتصادية، كما اهتمت كوريا الجنوبية بالعامل البشري من خلال الاستثمار في مجال التعليم والتكوين المهني، حيث ان الاهتمام بالتعليم بكوريا الجنوبية كان له الفضل في كل ما وصلت إليه كوريا اليوم من تقدم تكنولوجي، تحقيق الاكتفاء الذاتي، زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان من أولويات برامج التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية.
الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، كوريا الجنوبية، الدول المتقدمة، برامج التنمية الاقتصادية

Abstract:
This study aims at identifying the most important steps of economic development in South Korea, as one of the most important and successful development experiences in the world. South Korea has been able to become one of the most advanced countries in thirty years.
This study reached a number of results, the most important of which are the correct government decisions and their efforts to promote the Korean economy, which had a significant impact on achieving this economic miracle. South Korea also paid attention to the human factor through investment in education and vocational training. All that Korea has achieved today is technological progress, self-sufficiency, increased export volume, reduced imports and the development of small and medium enterprises (SMEs) has been a priority of South Korea's economic development programs.
***Key words**:* economic development, South Korea, developed countries, economic development programs .

مقدمة:

بعد ما كانت كوريا الجنوبية من الدول الفقيرة والتي عانت من دمار شبه كلي مس جميع الجوانب بها نتيجة الاحتلال الياباني والذي تلاه حربها مع كوريا الشمالية، ما أسفر عن خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى ارتفاع التضخم بها وزيادة عجز الميزان التجاري ها هي اليوم في صدارة الدول المتقدمة.

حيث استطاعت في فترة لم تتجاوز ثلاثون سنة أن تحقق نمو اقتصادي سريع وأن يصبح اقتصادها ينافس اكبر القوى الاقتصادية في العالم. فبالرغم من العديد من العقبات التي واجهت كوريا الجنوبية من كثافة سكانية كبيرة، فقر، بطالة مرتفعة، نقص التغذية وظهور المجاعة،صغر المساحة والتي اغلبها منحدرات وتلال ومرتفعات غابية تفتقر للموارد الطبيعية، إلا أنها استطاعت ان تجتاز كل هذه التحديات وتصبح معجزة اقتصادية على نهر الهان.

فكوريا الجنوبية تعد نموذجا ناجحا على جميع الأصعدة، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والسياسية.

ان تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية جعلت منها معجزة بكل ما للكلمة من معنى ، بحيث أصبحت الأن منتجاتها من أكبر الأسماء العالمية في العديد من الصناعات على غرار السيارات والسفن والأدوات الكهرومنزلية، وكذا التكنولوجيا المتطورة التي تتميز بها.

ناهيك أيضا عن ترتيبها ضمن أحسن الدول في أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فكوريا الجنوبية مصنفة ضمن الدول ذات الدخل المرتفع، كما تصنف من بين الدول التي بها التنمية البشرية مرتفعة جدا، مما أدى إلى مستوى معيشة جيد بها.

اشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يتم طرح الاشكالية التالية:

كيف استطاعت كوريا الجنوبية النهوض باقتصادها وتحقيق تنمية اقتصادية؟

يتفرع عن هذه الاشكالية الأسئلة التالية:

- ما هي ابرز محطات التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية؟
- ما هي أهم الاسباب التي ادت إلى نجاح التجربة الكورية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية تحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية، للنهوض باقتصاد هذه الدول، وتعتبر تجربة كوريا الجنوبية من أنجح التجارب في مجال التنمية الاقتصادية، حيث استطاعت في فترة وجيزة أن تنتقل من دولة متخلفة إلى دولة من دول العالم المتقدم، حيث يمكن الاستفادة من هذه التجربة من قبل الدول النامية على غرار الجزائر، للنهوض باقتصادها وتحقيق تنمية اقتصادية خارج قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

-التعرف على ما المقصود بالتنمية الاقتصادية وفيما تكمن أهميتها، أهم المؤشرات لقياسها؛

-التعرف على أبرز محطات التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية؛

-التعرف على واقع التنمية الاقتصادية بكورية الجنوبية، من خلال قراءة في أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بها؛

-تسليط الضوء على أهم أسباب نجاح التجربة الكورية.

فرضيات الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة يتم وضع الفرضيات التالية:

- من ابرز محطات التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية إعادة الهيكلة الاقتصادية؛
- ساهمت الحكومة بصورة رئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، وهذا نتيجة الخطط التنموية المتبعة من قبلها والاصلاحات المنتهجة؛

الدراسات السابقة

- **دراسة خديجة بلحمر، المنظور الجديد للتنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (دراسة حالة الدول العربية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015.**

هدفت هذه الدراسة للإجابة على الاشكالية ما مدى استجابة الدول العربية لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التحول للاقتصاد الرقمي. توصلت هذه للدراسة إلى ان اقتصاد المعرفة هو اقتصاد محرك للتنمية الاقتصادية، وان الدول العربية تعاني من فجوة معرفية كبيرة بينها وبين الدول المتقدمة وآخذة في الاتساع.

- **دراسة والي إبراهيم الخليل، نظام الحكم وعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 1948-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013.**

هدفت هذه الدراسة للوقوف على آثار وتداعيات نظام الحكم على عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، والتعريف بالتنمية الكورية ومحاولة الاستفادة منها. توصلت الدراسة الى ان كوريا استطاعت تحقيق ما اجمع عليه علماء الاقتصاد الغربيين على تسميته "المعجزة الاقتصادية الكورية"، وهذا خلال فترة ستة وعشرون سنة تحولت كوريا من دولة متخلفة إلى دولة صناعية متطورة.

- **دراسة طيبي خليل، التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.**

هدفت هذه الدراسة للاطلاع على مدى تأثير التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وكذا التعريف بالتجربة التنموية والديمقراطية الكورية ومحاولة الاستفادة منها. توصلت الدراسة إلى أن كوريا الجنوبية حققت معجزة اقتصادية في أقل من ثلاثين سنة وتحولت من دولة فقيرة إلى عملاق اقتصادي وهي تعتبر رابع اقتصاد في العالم، كانت التنمية الاقتصادية مساهمة بشكل كبير غي عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية.

- **دراسة جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2017/2016.**

هدفت هذه الدراسة لتحليل التطورات الحاصلة في أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدالة على وضعية التنمية في كل من الجزائر والمغرب، بالإضافة للاقتراح السياسات والاستراتيجيات التي يجب إتباعها لتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلدين ومن ثم تحقيق التنمية. توصلت الدراسة إلى أن الوصول إلى مصاف الدولة المتقدمة وتحقيق التنمية الاقتصادية لا يكون بإتباع نموذج تنموي محدد، لأن ما يصلح لبلد معين لا يتناسب بالضرورة مع البلدان الأخرى، كما أن الاستراتيجية التنموية المتبعة تختلف باختلاف مراحل التنمية.

المحور الأول: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

1- تعريف التنمية الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية حيث تم تعريفها بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم، اذ يتم هذا من خلال احداث مجموعة من التغيرات الجوهرية في الهيكل الاقتصادي [1]. كما عرفت على انها الاجراءات والسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وعبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد [2]. اما هيئة الامم المتحدة فقد عرفت التنمية الاقتصادية بانها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع [3].

كما هناك من يرى ان التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغير هيكلي في الانتاج [4]. كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن اجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والادارية جنبا الى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، اي انها عملية خفض او القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل، البطالة [5]. وكذلك تعتبر التنمية الاقتصادية هي عبارة عن خطة مركبة ومتشابكة التي بموجبها يمكن زيادة الدخل الوطني الحقيقي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد اي رفع المستوى المعيشي عبر فترة طويلة من الزمن، بالاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، والاستفادة من التقدم التكنولوجي المتاح دون استنزاف الموارد الموجودة [6].

2- اهداف التنمية الاقتصادية

هناك اهداف مشتركة للتنمية الاقتصادية بغض النظر عن الاختلاف الموجود من دولة لأخرى، وتتمثل هذه الاهداف في:

2-1- زيادة الدخل القومي الحقيقي

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي فمعظمها تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص منه وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والاوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها خاصة اذا تحققت زيادة الدخل من احداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية. وزيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية، فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على امكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما توافرت أموال أكثر وكيفيات أحسن كلما

أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما يكون صغيرا نسبيا. [7]

2-2- رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. ان تحقيق هذا الأخير لا يقف عند خلق زيادة في الدخل الوطني فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية، لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل الوطني تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة. [8]

2-3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول هدف من الاهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني ايضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان، واتسعت حدود الدولة. ومما لا شك فيه، أن التفاوت في توزيع الدخول له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية، فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية، فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى. [9]

2-4- تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي

يتم ذلك عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية منها أو الصناعية، حتى تحقق البلاد دوما انتعاش ورواج اقتصادي وتنمية دائمة. لذا نجد أن من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي وتعتبر الأهم من بين القطاعات الاخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي، وعليه فالتنمية الاقتصادية تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتنشيطها فضلا عن افساح المجال للصناعة أن تلعب دورا قياديا لباقي القطاعات بما يعمل على إعادة تركيب النسب والعلاقات فيما بين القطاعات كشرط أساسي لنجاح التحول الاقتصادي. [10]

3- مؤشرات التنمية الاقتصادية

تم تقسيم مؤشرات التنمية الاقتصادية إلى مؤشرات اقتصادية، مؤشرات اجتماعية، ومؤشرات أخرى كما يلي:

3-1- المؤشرات الاقتصادية

تمثلت هذه المؤشرات فيما يلي:

- **الناتج الوطني الخام:** يهدف هذا المؤشر إلى تقييم وقياس قيمة الانتاج الوطني المحقق سواء تعلق الأمر بما هو منتج داخل أو خارج الاقليم، مع استبعاد مقدار السلع والخدمات المنتجة من قبل غير المقيمين في هذا الاقليم، وهو مؤشر يسمح بقياس القوة الاقتصادية لقطر ما من خلال قياس ثروته. [11]
- **الدخل الفردي:** ان مقارنة الدخل أو الناتج الوطني بين البلدان لا يوضح مستوى النشاط الاقتصادي أو التنمية أو النمو لأن اختلاف عدد السكان يشوه هذه المقارنة، لذلك يتم حساب الدخل الفردي بقسمة دخل البلد على عدد السكان مما يشكل مؤشرا عن مستوى حياتهم، ويسمح هذا المقياس بالمقارنة بين الدول ذات الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة كما يسمح بمقارنة دخل البلد الواحد عبر الزمن (النمو). الا ان الدخل الفردي لا يكشف توزيع ذلك الدخل الفعلي (كأي متوسط آخر)، ومن ثم يفقد هذا المقياس أهميته كلما كبرت نسبة السكان اللذين يبتعد دخلهم الفعلي كثيرا عنه. وعندما يبتعد دخل غالبية السكان عن الدخل المتوسط المحسوب فهذا يعني أن جزءا صغيرا من المحظوظين سيقع دخلهم أعلى بكثير من هذا المتوسط نفسه وهذا ما ينطبق على العديد من الدول النامية، لذلك فإن هذا المقياس يقصر عن الدلالة على التنمية الاجتماعية. [12]

3-2- المؤشرات الاجتماعية

من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

- **مؤشر التعليم:** يعتبر التعليم مهما ويؤثر على جانبي الانتاج والاستهلاك، وأن الانفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وهذا النوع من الاستثمار (الاستثمار البشري) يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي ما يلي: [13]
  - نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من افراد المجتمع؛
  - نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي ونسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛
  - نسبة الانفاق على التعليم بجميع مراحله (على الجميع) إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الانفاق الحكومي.
- **مؤشر الصحة:** إن تحسن المستوى الصحي في المجتمع يعد من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأن ارتفاع المستوى الصحي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد وبالتالي ارتفاع الكفاية الانتاجية للمشروعات الانتاجية، فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال غير الأصحاء، ولقد اهتمت العديد من الدول النامية بتحسين المستوى الصحي لأفرادها عن طريق توفير الخدمات الصحية وتوفير الأدوية والأجهزة الطبية الحديثة، كما اهتمت بوسائل الوقاية من الأمراض، ومن بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التحسن في المستوى الصحي للفرد: [14]
  - عدد الأفراد من السكان لكل سرير في المستشفى؛
  - عدد الأفراد من السكان لكل طبيب.

وهناك علاقة طردية بين التقدم الاقتصادي والتحسن في معايير المستوى الصحي في المجتمع، فمعدلات الوفيات بين الأطفال دون سنة في الدول المتقدمة أقل منها بكثير في العديد من الدول النامية، كما أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للأفراد من الدول المتقدمة أعلى منه في معظم الدول النامية.

- **مؤشر التغذية:** يمثل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه وبالرغم من زيادة الانتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، الا أن البلدان النامية لم تستطيع التوفيق بين الزيادة في الانتاج الغذائي والنمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار، أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضا منها بالمجاعة، وذلك بسبب الإهمال المفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلط لدورها الجوهري في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود للزراعة، حيث يعتمد تحقيق أهداف التنمية إلى حد كبير إلى مدى نجاح أو فشل التنمية الزراعية.[15]

2-3- مؤشرات أخرى

من أهم هذه المؤشرات نذكر:

- **مؤشر التنمية البشرية:** نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بإصدار مقياس للتنمية والمتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990، يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل.[16]
- **مؤشر الرفاه:** لـ OSBERG يتم إعداد هذا المؤشر من خلال متوسط أربعة معايير تجمعية (تلخيصية) تخص على التوالي:[17]

- تدفقات الاستهلاك الجاري: استهلاك السلع والخدمات المسوقة وغير المسوقة، التدفقات الحقيقية للإنتاج المحلي، الراحة...إلخ.

- التراكم الصافي لمخزون الموارد الانتاجية: التراكم الصافي في السلع المادية، حظيرة السكن، السلع المعمرة، تراكم رأس المال البشري والاجتماعي، الاستثمار في البحث والتطوير...إلخ.

- توزيع المداخيل، اللامساواة والفقر: يعتبر هذا البعد ذا أهمية بالغة وهو يعبر عن الاضطراب الفكري بشأن عدم قدرة الأفراد على الحماية من الخسائر الاقتصادية المتوقعة.

- درجة الأمان الاقتصادية: يخص هذا البعد المخاطر الاقتصادية الناجمة عن البطالة، المرض، الشيخوخة، فقر المسنين.

- **مؤشر نوعية الحياة (Q.L.I):** هو تقدير لنوعية الحياة بشكل عام بحيث القيمة الأعلى في هذا المؤشر هي الأفضل، ويتم تقدير نوعية الحياة باستخدام صيغة تجريبية تأخذ في الاعتبار مؤشر القوة الشرائية (الأعلى هو الأفضل) ، مؤشر التلوث (الأقل هو الأفضل) ، سعر البيت إلى نسبة الدخل (الأقل هو الأفضل) ، مؤشر تكلفة المعيشة (الأقل هو الأفضل) ، مؤشر السلامة (الأعلى هو أفضل) ، مؤشر الرعاية الصحية (الأعلى هو الأفضل) ، مؤشر زمن تنقل حركة المرور (الأقل هو الأفضل) ومؤشر المناخ (الأعلى هو الأفضل).[18]

المحور الثاني: تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية

كان اقتصاد كوريا الجنوبية قبل نهضتها الاقتصادية يعاني من التخلف والركود، حيث كان يتسم بخصائص من أهمها:[19]

- اعتماد الاقتصاد الكوري على سلعة تصديرية واحدة وهي الأرز؛
- عجز دائم في الميزان التجاري، وكان يغطى من المساعدات الأمريكية؛
- ندرة الثروات المعدنية بها؛
- ضيق المساحة القابلة للزراعة؛
- معاناتها من الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر؛
- عمالة غير مؤهلة وغير مدربة؛
- بطالة عمالية عالية، وانعدام الاستقرار الوظيفي؛
- نصيب الفرد من الدخل القومي لم يتجاوز الـ 87$ عام 1962.

❖ الشعب الكوري كان مصابا بالإحباط وعدم الثقة بالنفس والشعور بالدونية والفقر والاتكالية والمحسوبية والارتشاء من اجل التوظيف؛

❖ لا توجد قاعدة صناعية ولا تتوفر مهارات في الصناعة؛

❖ الاعتماد في المعيشة على المساعدات الأجنبية.

1- بعض مؤشرات التخلف في كوريا الجنوبية سنة 1962

يوضح الجدول الموالي أبرز مؤشرات التخلف التي كانت بكوريا الجنوبية سنة 1962

الجدول رقم (1): بعض مؤشرات التخلف بكوريا الجنوبية سنة 1962

أمل الحياة عند الولادة	نسبة وفيات الرضع	نسبة المالكين للهاتف	نسبة المالكين لسيارة	الناتج الوطني الخام للفرد	نسبة البطالة
52 سنة	%60	%0.2	%0.5	87 دولار	%35

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، الموقع الالكتروني http://www.csds-center.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%91%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%91%D8%A9_%D9%88_%D8%AE%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7_%D9%82%D8%B5%D9%91%D8%A9_%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8_%AD , vue le 10/08/2018 à 18:40.

2- ابراز محطات التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية

لقد مرت تجربة التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية بعدت محطات، من أهمها:

❖ إعادة الهيكلة الاقتصادية

منذ انتهاء الحرب الكورية عام 1953 وحتى عام 1961 فان حكومة كوريا الجنوبية قد انصبت جهودها على مواجهة الآثار الناجمة عن الحرب من خلال تحقيق الأهداف التالية: [20]

- اعادة بناء البنى التحتية المدمرة جراء الحرب الكورية؛
- الاحتفاظ بجيش قوي تحسبا لمواجهة أي هجوم مستقبلي من قبل كوريا الشمالية؛
- معالجة التضخم والتقليل من آثاره السلبية على المستوى المعاشي للسكان؛
- احتواء التأثير الياباني على الاقتصاد الكوري الجنوبي نتيجة استياء الشعب الكوري الجنوبي من الذكريات المؤلمة التي تركها الاحتلال الياباني من 1910-1945.

في مرحلة مبكرة من تاريخ تطورها الاقتصادي تبنت كوريا الجنوبية خلال الفترة (1953-1965) خطة إعادة هيكلة اقتصادها واتبعت نظام الحماية وسياسة إحلال الواردات وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز فيها بميزة نسبية مثل صناعة الملابس، النسيج، صناعة الأحذية، الجلود والصناعات الغذائية، والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة الأساسية كالإسمنت والأسمدة، وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لإستعاب أكبر عدد من القوى العاملة العاطلة عن العمل. وخلال هذه الفترة كانت أغلب السلع المصدرة سلعا أولية (المنتجات الزراعية، الخامات المعدنية...) وقد نجحت سياسة إحلال الواردات إلى حد ما خلال هذه المرحلة (خاصة للسلع غير المعمرة ومستلزماتها من المواد الخام) في إرساء قواعد بناء صناعي للتحول من الاعتماد على المواد الزراعية إلى الاعتماد على الصناعات الموجهة إلى التصدير، وذلك بسبب توافر العمالة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة من مصدر محلي لهذه الصناعات، وقد اكتملت سياسة التوجه للداخل كمرحلة أولى لسياسة التصنيع فيها، ووصل السوق المحلي إلى درجة الإشباع. [21]

❖ تنمية الصادرات الوطنية

لقد ارتكزت استراتيجية تنمية الصادرات الكورية على مجموعة من المحاور أهمها: [22]

➢ التدعيم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية الكورية: منذ بداية مرحلة التنمية، لم تخف كوريا سياستها في تدعيم أي صناعات موجهة للتصدير بطرق مباشرة، رغم وجود ضغوط سياسية شديدة من بعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان، ولذلك فقد طبقت الدولة عدد من الاجراءات:

- رد نسبة من الرسوم الجمركية المدفوعة على استيراد المواد الأولية (مستلزمات الإنتاج) المستخدمة في انتاج سلع تصديرية؛
- مزايا ضريبية للشركات المصدرة للخارج مثل خصم مصاريف التسويق والإعلان والمعارض في الخارج، إما من الضريبة أو اعتبارها مصروفا استثماريا؛
- منح قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة تفضيلية للمؤسسات متوسطة الحجم والصغيرة والمرتبطة بالنشاط التصديري؛

- التمويل المباشر لمشروعات تصديرية أو تسويقية بالخارج أو تسيير إجراءات التصدير إلى اليابان (بتشجيع من اليابان) بواسطة السماح بإنشاء شركات صغيرة الحجم في محاولة لموازنة العجز في الميزان التجاري مع اليابان؛
- توجيه تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات لها أولوية بالنسبة لخطة التنمية؛
- تبسيط الإجراءات أو اللوائح التي تنظم الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات أو البنية الأساسية؛
- معالجة المشاكل التي يواجهها المصدرون بحسم وسرعة وبالأخص فيما يتعلق باللوائح والقوانين التي تحكم رخص استيراد مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة، وبقواعد ولوائح الفحص والتفتيش والجمارك وبالأخص فيما يتعلق بالمنشآت التصديرية.

➢ إنشاء المناطق الصناعية التصديرية: حيث شجعت كوريا الجنوبية على إنشاء المناطق الصناعية التصديرية، وذلك في العديد من المناطق وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعمة، كما قامت الدولة بتحديد الأجور لما لا يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الانتاج.

➢ إصلاح السياسة المالية: قامت كوريا في المجال بإتباع ضريبة القيمة المضافة، وقد وفرت هذه الضريبة عوائد ضخمة لتمويل حوافز الاستثمار في الصناعة خاصة التصديرية منها، تضمنت الحوافز الضريبة مجالات للتسهيلات الإئمائية وإعفاءات خاصة.

➢ تعديل سعر الصرف: قامت الحكومة الكورية مع بداية الستينات بإجراء تخفيض في قيمة سعر صرف عملتها المغالى فيها، وبالتالي تمكنت من القضاء على تعدد أسعار الصرف، مما ساهم في نمو الصناعات التصديرية في كوريا.

❖ سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات 1973-1979

في السبعينات كشفت استراتيجية كوريا الجنوبية محدوديتها حيث أصبح الوضع أكثر صعوبة بالنسبة لكوريا الجنوبية بين صدمتين نفطيتين وثلاث أزمات عملات رئيسية، وبالتالي أصبح من الواجب على الحكومة تطوير هيكل صناعي أكثر توازنا والتزامها بسياسات جدية لإحلال الواردات على أساس الصناعات الثقيلة والكيماوية مثل: صناعة الفولاذ، الحديد، السيارات، السفن والبتروكيماوية. وهو ما يعرف باستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيماوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية، حيث واردات الدولة من وراء تطوير الصناعات تحقق ثلاث أهداف: [23]

- التخلي بالتدريج عن الصناعات كثيفة العمالة؛
- تحقيق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومي؛
- إيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

عملت كوريا الجنوبية على إنشاء قاعدة صناعية تحقق لها الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية بهدف التنويع، لاستعمال مخرجاتها في صناعات أخرى ولتقليل الاستيراد فيما يتعلق بالمواد الوسيطة والرأسمالية مثل: المحركات والآلات، ما يزيد الانسجام بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى، كل هذا تحت برامج ضخمة للاستثمار في هذه الصناعات وتحت مسمى خطة الصناعات الثقيلة والكيماوية. ولحماية الصناعات الاستراتيجية خففت كوريا الجنوبية من حدة المنافسة بين الصناعات، حيث فرضت الحكومة الموافقة المسبقة على إقامة أي نوع من الصناعات، وبالتالي يتعين على المستثمر الحصول عليها للاستثمار في هذه القطاعات بغية حماية الصناعات الاستراتيجية من التنافس فيما بينها، ومنحتها امتيازات الوصول للأسواق العالمية لغرض الاقتراض بضمانات من الحكومة عكس القطاع الخاص الذي فرض عليه المزيد من

القيود. ولقد لعبت الدولة دورا كبيرا في تطوير الصناعات من خلال منح الحوافز المناسبة للاستثمار في هذه الصناعات الجديدة، تمثلت في:

- وضع سقف لحجم وقدرة الانتاج بالنسبة للصناعات المختارة؛
- تخفيض الضريبة على الصناعات الثقيلة؛
- فرض الرقابة على الواردات ومراقبة الأسعار؛
- الانفاق على المؤسسات التعليمية وإنشاء معاهد متخصصة لتوفير الكوادر للصناعات؛
- تطوير التكنولوجيا الحديثة بالاعتماد على النفس، عبر خلق التواصل بين الحكومة وبين منشآت الأعمال والجامعات من جهة أخرى؛
- الانفاق الكبير على البحث والتطوير القومي، حيث بلغ 2% من الناتج الاجمالي.

أثمرت هذه الحوافز وعادت بالفائدة خاصة على التكتلات الصناعية الكبرى، التي أصبحت تعقد لقاءات دورية بينها وبين المسؤولين بالدولة الكورية الجنوبية، واصبحت هذه التكتلات تقرر السياسات الاقتصادية لكوريا الجنوبية.

❖ اعادة هيكلة الصناعة والتحول إلى النظام المفتوح 1980-1996

كانت السياسة الصناعية التي ميزت فترة الثمانينيات تقوم على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية، وأعطت الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة استخدام رأس المال مثل: صناعة السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة. ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية عام 1979، ثم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل: صناعة النسيج وبناء السفن. وبالرغم من عدد النكسات التي اضرت بالاقتصاد الكوري بشكل كبير عام 1980 على غرار ازمة النفط وارتفاع اسعار البترول والمواد الاولية وما تلاها من كساد عالمي، اضافة إلى تباطؤ معدل نمو الصادرات وكارثة المحصول الرئيسي الضعيف في ذلك العام إلى غير ذلك، الا ان الاقتصاد تعافى بسرعة بسبب تحسن الحساد وبسبب سيادة استقرار الأسعار والإصلاحات الواسعة النطاق التي شرعت بها الحكومة العسكرية، والتي كان من أهمها وضع الاولوية للاستقرار الاقتصاد، اعادة هيكلة المشاريع الصناعية وجعلها تعتمد على نظام السوق، من خلال التقليل إلى الحد الأدنى من تدخل الحكومة في نظام السوق، وتشجيع المبادرة الفردية للقطاع الخاص، وتحرير السياسات المتعلقة بالاستيراد والاستثمار الأجنبي من أجل تشجيع المنافسة، وتخفيض عدم التوازن بين القطاعات الريفية والحضرية، وتبني سياسة نقدية محافظة وإجراءات مالية مشددة من أجل السيطرة على التضخم. وبسبب ادراك الحكومة الكورية لنتائج أخطائها في سياستها الصناعية السابقة أثناء السبعينات، فقد تحولت الحكومة من استراتيجية التدخل المباشر إلى التدخل غير المباشر، وعجلت بتحرير الاستيراد، وخفضت كل سياسات القروض المدعومة، وأزيلت في النهاية وفقا لمتطلبات برنامج تحرير السوق المالية، كما خفضت وزارة المالية رقابتها الصارمة على إدارة البنوك التجارية. و في سنة 1986 صدر قانون جديد لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية مختارة، و في أواخر الثمانينيات اصبحت السوق المحلية مصدرا متزايدا للنمو الاقتصادي.[24]

3- اهم التحديات بعد سنة 1996وكيفية مواجهتها

هناك مجموعة من التحديات واجهت كوريا الجنوبية بعد سنة 1996 من أهمها ما يلي:[25]

- تحدي الازمة النقدية لعام 1997: واجهت الانجازات الاقتصادية خلال مرحلة التسعينات بعضا من المصاعب المتمثلة في التكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية الكبرى، وقد اثارت هذه المصاعب شكوك المستثمرين الاجانب، الامر الذي

ادى في النهاية إلى حدوث ازمة حادة في السيولة، وبدورها أدت هذه الأزمة إلى مشاكل خطيرة استوجبت مواجهتها. لذلك توجهت كوريا الجنوبية للعمل مع صندوق النقد الدولي، الذي اقترح مجموعة من الاجراءات الاصلاحية الواجب تبنيها بهدف تجاوزها لازمتها الاقتصادية، والتي شملت:

- اعادة هيكلة القطاع المالي حيث اغلقت الحكومة عددا من المؤسسات المالية التي جرى تصنيفها بأنها غير مجدية؛
- اعادة هيكلة القطاع الخاص وذلك بالإسراع في استخدام مهمة اخرى في اختفاء الشركات العملاقة والتي تتعرض للفشل؛
- تعزيز الشفافية في تقوية الادارة وتبسيط نشاط المؤسسات والهيئات العامة وزيادة مرونة سوق العمل، وتقديم الفوائد للعاطلين عن العمل.

- تحدي التزاحم السكاني في المدن: شهدت المدن الكورية الجنوبية تزاحما كبيرا، نتيجة الهجرة الواسعة من الارياف الى المدن تمشيا مع النمو الاقتصادي السريع خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين.
- تحدي المعمرين: تزايد عدد المعمرين من كبار السن بصورة ملحوظة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن الخدمات الطبية في كوريا الجنوبية، الأمر الذي حدى بالحكومة الكورية ان تحتسب لمواجهته وذلك من خلال السياسات التي تقوم بتطبيقها لتحسين نظام رعاية كبار السن والمتمثلة في تقديم معونات مباشرة لكبار السن الذين يعيشون تحت مستوى الكفاف، وزيادة فرص العمل لهم في اطار تنمية فرص العمل الملائمة لقدراتهم وفتح مراكز التوظيف وتدعيم نظام الرعاية الصحية للمعمرين وافتتاح مختلف المرافق العامة لهم.

حيث قامت كوريا الجنوبية من مواجهة هذه التحديات من خلال:

- **تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر**

قامت كوريا الجنوبية بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال جملة من الحوافز التي تضمنها قانون الاستثمار في كوريا، الصادر في نوفمبر 1998، والتي تمثلت في: [26]

- حوافز ضريبية للأنشطة ذات التكنولوجيا العالية والأنشطة الخدمية التي تزيد من التنافسية الدولية للصناعة المحلية، والمنشآت المنوطة في مناطق الاستثمار الاجنبي، ومن بين تلك الحوافز الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الشركات بنسبة 100% لمدة سبع سنوات، ثم تخفيض ضريبي بنسبة 50% في الثلاث سنوات الموالية؛
- تمول الحكومة المشروعات الموجهة لتطوير مناطق الاستثمارات الأجنبية كما تقدم قروضا لشراء الأرض بهدف تأجيرها للمنشآت الاستثمارية الأجنبية وتقدم إعانات عامة لأغراض مختلفة مثل تدريب العمالة؛
- تم تحرير كافة القطاعات أمام المستثمر الاجنبي باستثناء القطاعات المرتبطة بالصحة العامة والبيئة والأمن الوطني، فمعظم قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات تم فتحها أمام المستثمر الأجنبي بنسبة 100%؛

وبالإضافة إلى الحوافز السابقة، فإن إنشاء مشروع استثماري في كوريا يتم في 4 أيام فقط، ويتطلب 3 إجراءات كما لا يشترط تسبيق رأس مال أدنى.

- **تنمية العامل البشري**

في ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية ونقص رأس المال توجهت القيادة الكورية إلى الاعتماد على رأس المال البشري، لذلك اهتمت بالاستثمار في مجال التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية التي تزامنت مع عمليات التصنيع السريع، وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 لتصل إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينيات. وأولت الدولة اهتماما خاصا للتدريب والتكوين المهنيين مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، حيث بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في الشعب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980، وقد بدأ تحول الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد المعرفة مع بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث اعتمدت كوريا على القروض الخارجية لتمويل عمليات الاستثمار في رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا على نطاق واسع والاتجاه نحو تكثيف الصناعات عالية التقنية، مما ساعدها على رفع الانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وسمح لها بالتفوق على الكثير من الاقتصاديات المتقدمة، وكان للتعليم أثر ايجابي مهم على النمو الاقتصادي.[27]

والجدول الموالي يعرض خطط التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

الجدول رقم (2): خطط التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية

الخطة	الفترة	مضمونها
خطة التنمية الاقتصادية الأولى	1962-1966	شملت الخطوات الأولى نحو بناء هيكل صناعي مكثف ذاتيا، الذي لا يكون موجه للاستهلاك، والتأكيد على اقامة بعض الصناعات الضرورية مثل صناعة الأسمدة وتكرر النفط...الخ.
خطة التنمية الاقتصادية الثانية	1967-1991	اكدت على تحديث الهيكل الصناعي وتبني صناعات إحلال الواردات بسرعة، ومن ضمن ذلك صناعة الفولاذ، والمكائن والصناعات الكيماوية.
خطة التنمية الاقتصادية الثالثة	1972-1976	حققت تقدما سريعا في بناء تركيب التصدير الموجه بتشجيع الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية. وقد منحت بعض الصناعات عناية خاصة، مثل الحديد والفولاذ، آليات النقل والإلكترونيات البيتية، بناء السفن والصناعات البتروكيماوية. وثم اقامة الصناعات المهمة في الجزء الجنوبي لشبه الجزيرة، بعيدا عن الحدود مع كوريا الشمالية، وبذلك تم تشجيع التنمية الاقتصادية والتصنيع خارج منطقة الحكومة وتوفير فرص عمل جديدة لسكان المناطق الأقل تقدما.
خطة التنمية الاقتصادية الرابعة	1977-1981	عززت تطوير تصاميم الصناعات لتكون قادرة على المنافسة بشكل فعال في أسواق التصدير الصناعية العالمية، هذه الصناعات الاستراتيجية الرئيسية شملت صناعات كثيفة التكنولوجيا وكثيفة العمالة الماهرة، كما شددت الخطة على الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية. حيث اصبح بالإمكان تصنيع المنتجات لرخيصة العالية الجودة في كوريا الجنوبية. شهدت أواخر السبعينات كساد عالمي، بسبب ارتفاع أسعار الوقود،

		وارتفاع معدلات التضخم، واصبح الهيكل الصناعي لكوريا الجنوبية غير متوازن بعض الشيء، وعانى الاقتصاد من التضخم الحاد بسبب الاستثمار المبالغ فيه في الصناعة الثقيلة في وقت كان العديد من الزبائن المحتملين غير قادرين على أن يشتروا منتجات الصناعة الثقيلة
خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخماسية	1982-1986	نقل التركيز بعيدا عن الصناعات الثقيلة والكيماوية، والتحول إلى صناعات التكنولوجيا الكثيفة، مثل الآلات الدقيقة، الالكترونيات...الخ، وتم التركيز على تكريس عناية أكثر لبناء منتجات ذات التقنية المتطورة التي عليها طلب كبير في السوق العالمية.
الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السادسة	1987-1991	واصلت التأكيد وبصورة كبيرة على أهداف الخطة السابقة، وقد عزمت الحكومة على تعجيل تحرير الاستيراد وازالة مختلف أنواع القيود والعوائق الجمركية على الاستيراد، سعت كوريا إلى تعجيل تطوير العلم والتكنولوجيا من خلال رفع نسبة الاستثمار في البحث والتطوير من 2.4% من الناتج القومي الاجمالي إلى أكثر من 3% بحلول عام 1991.
الخطة الخماسية السابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	1992-1996	بلغت كوريا الجنوبية مرحلة متقدمة من التطور الصناعي باتت فيه قادرة على المنافسة الدولية وبات من اللازم تحديث التوجه الصناعي بما يتماشى ومتطلبات تلك الفترة، حيث أن السلع المتطورة تقنيا باتت الأكثر طلبا بالسوق العالمية، وبالتالي قامت كوريا الجنوبية بصياغة الحقول التقنية المتطورة منذ 1989، وتوجهت لتطويرها في ظل الخطة السابعة وجعلها في المستوى المطلوب مثل: الهندسة الحيوية والالكترونيات الدقيقة والتقنيات الفضائية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

والي ابراهيم الخليل، نظام الحكم وعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 1948-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 105-108.

طيبي خليل، التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص 37-38.

وكان اهم ما يميز هذه الخطط التنموية هو ارتباطها بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث قامت ب: [28]

- إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة في 1 أغسطس 1961، يهدف إلى دعم الانشطة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- قامت الحكومة عام 1975 بسن قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- انشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عام 1978، وهي منظمة شبه حكومية، تقوم بتشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير برامج متنوعة مثل المساعدة المالية...الخ، كما تقوم الهيئة بمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- سن قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 1981، من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع وهذا من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة؛

- برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 1983، والذي يتم بموجبه اختيار 1000 من المشاريع الواعدة كل عام، والتي لديها امكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات وتحاط بمزيد من الرعاية والعناية؛
- برنامج تشجيع التصدير حيث وضعت الحكومة السياسات واتخذت الإجراءات من اجل تشجيع صادرات هذه المشاريع، وكذلك شركات التصدير؛
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير تكنولوجيا جديدة.

4- قراءة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

4-1- الناتج القومي الاجمالي

الجدول رقم (3): نمو اجمالي الناتج القومي بكوريا الجنوبية

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
القيمة	-2.48	6.84	10.07	9.44	9.49	3.31	6.86
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
القيمة	4.17	2.72	2.59	2.94	2.75	2.93	2.78

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.MKTP.KD.ZG

الشكل رقم (1): تطور الناتج القومي بكوريا الجنوبية

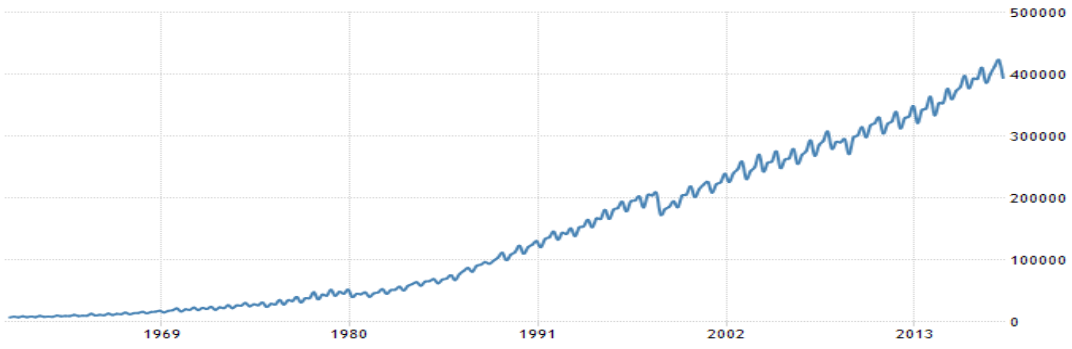

المصدر: https://ar.tradingeconomics.com/south-korea/gross-national-product

من خلال الشكل السابق نلاحظ على العموم ارتفاع الناتج القومي الاجمالي في كوريا الجنوبية، حيث نلاحظ ان سنة 1969 كان الناتج القومي ضعيف جدا وهذا جراء الاوضاع التي كانت تعيشها جمهورية كورية، لتتحسن بعض الشيء سنة 1980 بالرغم من تسجيلها نسبة نمو سالبة مقارنة بالسنة التي قبلها، لتسجل زيادة معتبرة سنة 1991، وتواصل في هذه الزيادة لغاية سنة 2018، حيث كان هناك تفاوت في معدل النمو من سنة الى اخرى، وعلى العموم هناك فرق كبير جدا بين قيمة الناتج القومي في كوريا الجنوبية سنة 1969 و1980 وبين ناتجها القومي حاليا، وهو ما يعكس جليا نجاح المجهودات الكورية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (4): نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي الوحدة (طريقة الأطلس بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
القيمة	1860	2450	6360	11600	10740	17790	21260
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
القيمة	22540	24550	25760	26800	27250	27690	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

https://data.albankaldawli.org/country/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي على مدار سنوات الدراسة، وهذا بفضل الزيادة التي شهدها الدخل القومي في كوريا الجنوبية على مدار هذه السنوات. وبمقارنة سنة مع سنة 2016 نلاحظ القفزة الكبيرة التي استطاعة تحقيقها الاقتصاد الكوري.

4-2- الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (5):الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد لكوريا الجنوبية بمليار دولار امريكي

السنة	**1980**	**1985**	**1990**	**1995**	**2000**	**2005**	**2010**
القيمة	0.6000000	0.233500000	0.788500000	1.78	11.51	13.64	9.50
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
القيمة	9.77	9.50	12.77	9.27	4.10	12.10	17.05

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=KR

من خلال الجدول السابق نلاحظ من سنة 1980 وإلى غاية سنة 1995 هناك ارتفاع في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة لكوريا الشمالية، ليواصل هذا الارتفاع ولكن بوتيرة اكبر على مدار سنتي 2000 و2005، لتشهد سنة 2010 انخفاض، ثم سجلت سنة 2011 ارتفاع طفيف لتعود سنة 2012 وتسجل انخفاض، تبعه ارتفاع سنة 2013، لتسجل سنتي 2014 و2015 انخفاض معتبر في الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا بسبب تراجع الاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة الامريكية واليابان خاصة وهذا بفعل تراجع قيمة الين مقابل العملات الاجنبية، مما ادى الى انخفاض الاستثمارات الاجنبية المتأتية من اليابان بشكل عام، لتعود سنة 2016 و2017 على التوالي وتسجل الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى كوريا الجنوبية ارتفاع ملحوظ.

4-3- الصادرات

الجدول رقم (6): قيمة الصادرات بكوريا الجنوبية (100=2000)

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
القيمة	10.17	17.58	37.74	72.60	83.41	165.10	270.73
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
القيمة	322.30	318.03	324.86	322.43	305.78	287.59	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.XD.WD?locations=KR

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد قيمة الصادرات الكورية خلال السنوات 1985، 1990، 1995، 2000، 2005، 2010 و2011، كما يتضح الزيادة المعتبرة المسجلة في سنة 2005 مقارنة بسنة 2000، واستمرار هذه الزيادة المعتبرة سنة 2010 وكذا سنة 2011 التي عرفت زيادة معتبرة وهذا خلال سنة واحدة، لتسجل بعدها انخفاض سنة 2012 ثم ارتفاع سنة 2013، لتسجل على مدار السنوات 2014، 2015 و2016 انخفاض في قيمة الصادرات.

4-4- التضخم

الشكل رقم (2): معدلات التضخم بكوريا الجنوبية

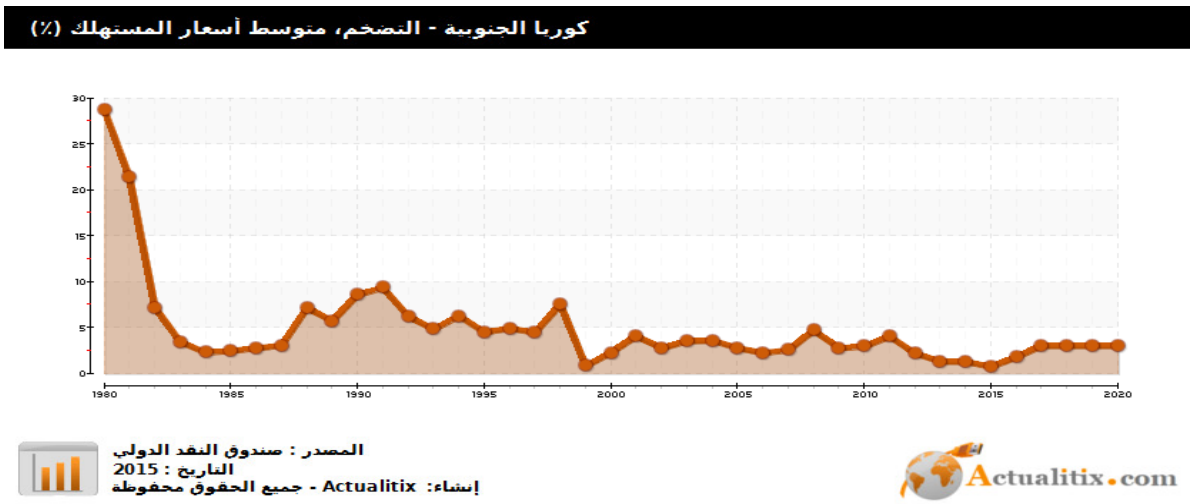

المصدر: https://ar.actualitix.com/country/kor/ar-statistics-economy-south-korea.php

من خلال الشكل السابق نلاحظ انخفاض كبير في معدل التضخم في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1960-1985، لتبقى باقي السنوات تسجل تذبذب في معدل التضخم، مع تسجيل انخفاض في المعدل خلال سنة 2018، وعند مقارنة سنة 1960 بسنة 2018 يتضح جليا حجم المجهودات المبذولة من قبل جمهورية كوريا ومدى نجاعتها، حيث تم الانتقال من نسبة تقترب من 30% الى نسبة اقل 2.5% وتقترب من 0%.

4-5- مؤشر انتاج الغذاء

الجدول رقم (7): انتاج الغذاء بكوريا الجنوبية

السنة	1969	1980	1985	1990	1995	2000	2005
القيمة	35.33	53.40	69.58	79.29	91.91	103.51	99.90
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	101.23	98.02	99.30	103.61	106.12	104.30	102.84

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.PRD.FOOD.XD?locations=KR

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر انتاج الغذاء في كوريا الجنوبية وهذا من سنة 1980 الى غاية سنة 2000، لتسجل سنة 2005 تراجع مقارنة بسنة 2000، لتعود سنة 2010 وتسجل ارتفاع طفيف، تلاه انخفاض سنة 2011، ثم ارتفاع خلال السنوات 2012، 2013 و2014 على التوالي، لتسجل سنتي 2015 و2016 انخفاض في قيمة المؤشر، وعند مقارنة سنة 1969 أو 1980 مع سنة 2016 نلاحظ الفرق الشاسع الذي حققته كوريا الجنوبية في انتاج الغذاء وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي في جمهورية كوريا.

4-6- مؤشر الصحة والتعليم

الجدول رقم (8): الصحة والتعليم بكوريا الجنوبية

السنة	الصحة والتعليم الابتدائي		الالتحاق بالتعليم الثانوي		الالتحاق بالتعليم الجامعي	
	القيمة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب
144/2012	6.5	11	97.1	43	103.1	1
148/2013	6.4	18	97.1	47	103.1	1
144 /2014	6.3	27	97.2	48	98.4	2
140/2015	6.3	23	97.2	48	98.4	2
138/2016	6.3	29	97.7	58	95.3	2
137/2017	6.3	28	98.9	53	93.2	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية للسنوات: 2013/2012، 2014/2013، 2015/2014، 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي في كوريا مرتفعة جدا اذ انها تقترب من أعلى قيمة والمقدرة بـ 7، وهذا ما يدل على ان الصحة والتعليم الابتدائي جيد في كوريا الجنوبية، غير ان تصنيفها دوليا عرف تراجع الى غاية سنة 2015 اين ارتفع قليلا ليعود وينخفض بعدها، بالنسبة للالتحاق بالتعليم الثانوي شهد ارتفاع سنة بعد اخرى، محقق اكبر نسبة له سنة 2017، غير ان هذه الزيادة رافقها تأخر في الترتيب على الصعيد الدولي، وبالنسبة للالتحاق بالتعليم الجامعي عرف

تراجع في نسبته خلال سنوات الدراسة غير ان النسبة تبقى مرتفعة، وبخصوص ترتيبها دوليا استطاعت كوريا الجنوبية ان تحتل المرتبة الاولى عالميا سنتي 2012 و2013، لتتراجع بعدها للمرتبة الثانية خلال باقي السنوات.

4-7- البطالة

الشكل رقم (3): معدلات البطالة بكوريا الجنوبية

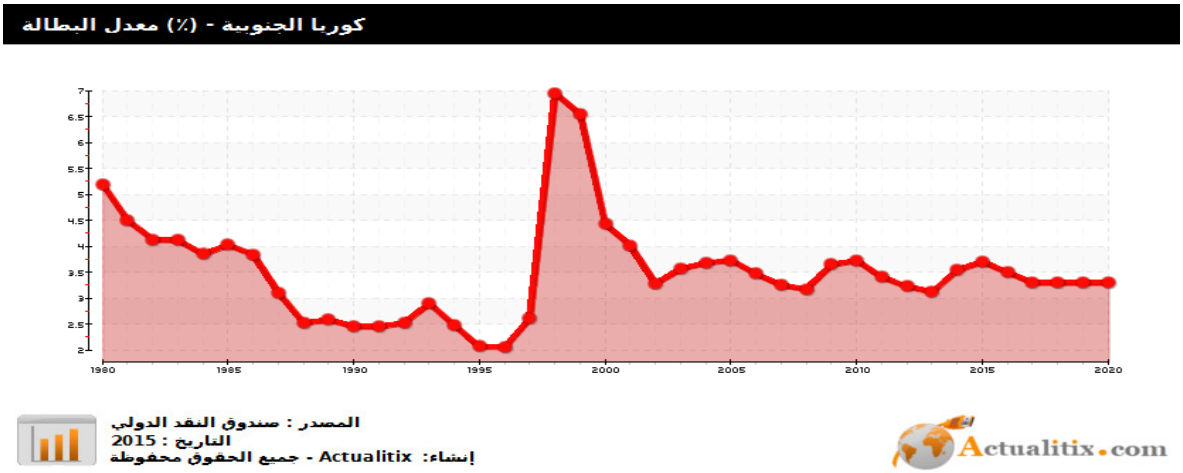

المصدر: https://ar.actualitix.com/country/kor/ar-statistics-economy-south-korea.php

من خلال الشكل السابق نلاحظ تذبذب في معدل البطالة في كوريا الجنوبية، حيث سجل اقل معدل خلال الفترة 1990-1995، وهذا بفضل السياسات المتبعة في كوريا في هذه الفترة، ليسجل اعلى معدل للبطالة خلال الفترة 1995-2000، ليعود معدل البطال للانخفاض الى قيمه السابقة ويبقى في تأرجح بين ارتفاع وانخفاض ولكن بنسب متقاربة.

4-8- مؤشر التنمية البشرية

الجدول رقم (9): مؤشر التنمية البشرية في كوريا الجنوبية

السنوات	1980	1990	1995	2000	2010	2014	2015
القيمة	0.616	0.731	0.776	0.820	0.877	0.898	0.901

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

-تقارير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي للسنوات 2010، 2014، 2015.

- Rapport sur le développement humain 2016, PNUD

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة قيمة مؤشر التنمية الاقتصادية في كورية الجنوبية خلال سنوات الدراسة، حيث خلال سنة 1980 كانت مصنفة ضمن الدول التي مؤشر التنمية بها مرتفع، لتصنف بعدها وعلى مدار السنوات الباقية ضمن الدول التي مؤشر التنمية البشرية بها مرتفع جدا، حيث بلغ المؤشر اعلى نسبة له سنة 2015 حيث احتلت المرتبة 18 من 51 دولة كان المؤشر بها مصنف مرتفع جدا، ومن اصل 188 دولة شملها المسح، وهذا نتيجة الجهود المبذولة من طرف جمهورية كوريا لتحسين وضع الصحة والتعليم والمستوى المعيشي مما انعكس ايجابا في ارتفاع قيمة مؤشر التنمية البشرية على مدار سنوات الدراسة.

4-9- مؤشر الرفاهية

الجدول رقم (10): مؤشر الرفاهية بكوريا الجنوبية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	34	34	34	33	32	34	34	38	35	35	36

المصدر: https://www.prosperity.com/rankings

الجدول رقم (11): مكونات مؤشر الرفاهية بكوريا الجنوبية لسنة 2017

	الجودة الاقتصادية	بيئة العمل	الحوكمة	التعليم	الصحة	السلامة والأمن	الحرية الشخصية	رأس المال الاجتماعي	البيئة الطبيعية
الترتيب	31	35	39	17	15	29	74	93	90

المصدر: https://www.prosperity.com/rankings

من خلال الجداول السابقة نلاحظ خلال الفترة 2007 وإلى غاية 2013 عرفة قيمة مؤشر الرفاهية استقرار نوعا ما في ترتيبها دوليا، لتشهد سنة 2014 تراجع في الترتيب، لتداركه سنتي 2015 و2016، ولتعود وتتراجع بمرتبة واحدة سنة 2017، وهذا بسبب المراتب المتأخرة التي احرزتها جمهورية كوريا في كل من رأس المال الاجتماعي والبيئية الطبيعية والحرية الشخصية، في حين نجد أن افضل ترتيب حظيت به خلال سنة 2017 كان في الصحة والتعليم على التوالي، حيث كان ترتيبها ضمن الأوائل وهذا من أصل 148 دولة شملها المسح.

4-10-مؤشر نوعية الحياة

الجدول رقم (12): مؤشر نوعية الحياة ومكوناته بكوريا الجنوبية

السنوات		2013 الترتيب من أصل 67 دولة	2014 الترتيب من أصل 68 دولة	2015 الترتيب من أصل 86 دولة	2016 الترتيب من أصل 56 دولة	2017 الترتيب من أصل 67 دولة
مؤشر نوعية الحياة	القيمة	135.62	117.90	120.03	170	162.49
	الترتيب	23	28	31	21	22
مؤشر القوة الشرائية	القيمة	95.57	80.63	85.83	120.64	102.38
	الترتيب	16	24	24	15	13
مؤشر السلامة	القيمة	82.60	83.65	82.01	85.69	74.73
	الترتيب	4	1	3	1	15

مؤشر الرعاية الصحية	القيمة	80.56	79.17	78.15	78.97	83.20
	الترتيب	9	6	12	5	1
مؤشر تكلفة المعيشة	القيمة	79.71	87.56	82.90	73.18	75.41
	الترتيب	43	49	71	40	54
سعر العقار الى نسبة الدخل	القيمة	12.46	11.35	11.01	14.87	12.38
	الترتيب	45	40	46	43	44
مؤشر وقت تنقل حركة المرور	القيمة	21.50	31.20	31.33	30.93	34.18
	الترتيب	6	23	37	15	28
مؤشر التلوث	القيمة	75.57	57.93	77.11	49.65	52.73
	الترتيب	53	38	70	26	33
مؤشر المناخ	القيمة	/	/	/	51.35	61.20
	الترتيب	/	/	/	40	39

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

?https://www.numbeo.com/quality-of-life/rankings_by_country.jsp

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان مؤشر نوعية الحياة بكوريا الجنوبية عرف تذبذب على مدار سنوات الدراسة ليسجل احسن قيمة وأحسن ترتيب له سنة 2016، لينخفض بعدها قليلا سنة 2017، ولكن على العموم فهو ضمن المراتب المقبولة، ويعود هذا التذبذب إلى تباين قيمة مكونات هذا المؤشر من سنة لأخرى، حيث نجد أن كوريا الجنوبية كانت سنة 2017 في المرتبة الأولى من حيث مؤشر الرعاية الصحية، في حين نجدها في المرتبة 54 من نفس السنة في مؤشر تكلفة المعيشة وهي مرتبة متأخرة، وهو ما يدل على ارتفاع تكلفة المعيشة في كوريا الجنوبية. وقس على ذلك باقي المؤشرات وعلى مدار السنوات الخمسة التي أخذت كعينة للدراسة.

5- اهم اسباب نجاح التجربة الكورية

تعد تجربة كوريا الجنوبية من انجح التجارب في تحقيق تنمية اقتصادية، وليس الهدف من عرض التجربة الكورية هو تكرارها في البلدان النامية على غرار الجزائر، لأن هذا ضرب من المستحيل، لأنه ومن البديهي أن طبيعة الدول مختلفة بالإضافة لاختلاف مراحل التنمية في هذه الدول النامية، لكن يجب الوقوف على أهم النقاط التي ادت إلى نجاح التجربة الكورية والتي تعتبر نقطة الانطلاق لأي تجربة تنموية، ومن بين أهم هذه النقاط:

- ساهمت الحكومة بصورة رئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، وهذا نتيجة الخطط التنموية المتبعة من قبلها والاصلاحات المنتهجة، وحرصها الشديد على النهوض بالاقتصاد الكوري الجنوبي؛

- أهم عامل ساهم في نجاح التجربة الكورية هو الشعب، الذي كان يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، وإرادته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فوعي الشعب لأهمية الاستراتيجيات والخطط التنموية المتبعة من قبل الحكومات الكورية المتتالية، سمح وبشكل جلي في جعل كوريا الجنوبية دولة من دول العالم المتقدم؛
- قمت تجربة التنمية الاقتصادية على اساس التقليل من الواردات مقابل رفع حجم الصادرات، وهذه نقطة في غاية الأهمية، فأغلب الدول النامية وخاصة الريعية منها تعتمد اعتماد شبه كلي على الواردات وبالمقابل حجم صادراتها خارج النفط ضئل جدا ومحدود؛
- التجربة التنموية في كوريا الجنوبية نجحت بسبب النهوض بقطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى اهتمامها الكبير بجانب التدريب وتحقيق تنمية بشرية، فالعامل البشري هو أساس أي نهضة سواء اقتصادية أو غيرها، فمجتمع مستوى الأمية به قليل جدا، ونسبة الالتحاق بالجامعة به تفوق 95%، سيكون مؤهلا لسد مكانه في منصب عمله وبالتالي تحقيق المردودية المطلوبة منه؛
- الانفاق الكبير على البحث والتطوير، والاهتمام بالتكنولوجيا، حيث يتم التشجيع على الشعب التقنية، وهذا لما للتكنولوجيا خاصة الحديثة منها الأكثر البارز في كافة مجالات الحياة وما ينجم عنها من خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الكورية؛
- الاهتمام بقطاع الصناعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛
- ركزت الحكومة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشجعت على استمراريتها ونموها، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم تشكل العصب الحيوي في اقتصاد الدول المتقدمة؛
- قدمت كوريا الجنوبية حوافز مغرية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة إلى الملكية الكلية للمشروع من قبل المستثمر الاجنبي، وناهيك عن الفترة الصغيرة جدا والمقدرة بثلاث أيام لبدأ النشاط الاستثماري، في حين نجد أن أغلب الدول النامية تقدم تحفيزات متحفظة على غرار الجزائر التي مازالت قاعدة 49/51 تشكل حاجز أمام المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تعقد الاجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة وأخذ فترة طويلة للرد على المشروع، أو بمعنى أصح تفشي ظاهرة البيروقراطية وتنامي ظاهرة الفساد الإداري؛
- التجربة الكورية كانت تعتمد على الانتاج والتنويع، وهذا ما ينقص العديد من الدول النامية والتي تستهلك ولا تنتج.

النتائج والتوصيات

استطاعت كوريا الجنوبية ان تفرض نفسها في قائمة الدول المتقدمة، بعد ان حققت أرقاما قياسية في كل مؤشرات التنمية، متحدية بذلك كل الحواجز سواء الطبيعية أو غيرها وكل الظروف التي كانت تعيشها، لتكتب كوريا الجنوبية اليوم اسمها من ذهب بين أقوى اقتصادات العالم، مشكلة بذلك معجزة اقتصادية تعد من اهم وأنجح التجارب الدولية في التنمية الاقتصادية.

النتائج

توصلت الدراسة لجملة من النتائج من أهمها:

- اعادة الهيكلة الاقتصادية وتنمية الصادرات الوطنية من ابرز محطات التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية؛
- التنويع الاقتصادي اهم ما ميز مراحل التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية؛
- الارادة والوعي الكبيرين للشعب الكوري ساهم وبشكل كبير في نجاح التجربة الكورية؛

- من اهم اسباب نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية هي النهوض بقطاعي التعليم والصحة؛
- قرارات الحكومة الصائبة وسعيها للنهوض بالاقتصاد الكوري كان له الاثر البارز في تحقيق هذه المعجزة الاقتصادية؛

التوصيات

- يجب ان يكون هناك ارادة ووعي كبير من قبل شعوب العالم الثالث حول أهمية التنمية الاقتصادية، وأن أساسها هو الشعب الذي بدونه لا يتحقق أي تقدم لأي دولة؛
- يجب أن تكون المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة شعار كل الدول التي تؤد بالفعل تحقيق تنمية اقتصادية؛
- القضاء على الفساد بكل أنواعه المتغلغل في الدول النامية، لأنه أكبر عقبة في وجه أي نوع كان من التنمية؛
- يجب الاستفادة من التجربة الكورية في مجال التنمية الاقتصادية من قبل العديد من الدول النامية وخاصة الريعية منها؛

قائمة المراجع

1. علي بن يحي عبد القادر، تأثير نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية(دراسة تحليلية قياسية للفترة 1996-2012)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2015/2014، ص 41.
2. جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 19.
3. حورية حميدوش، دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر في الفترة 1995-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 14.
4. طالم علي، فيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد6، جوان 2016، ص 98.
5. اسماء حاجي، بن موفق زروق، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2006-2015)، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد 2، جوان 2017، ص 142.
6. خديجة لحمر، المنظور الجديد للتنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة(دراسة حالة الدول العربية)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 36.
7. خلادي ايمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 20.
8. محفوظ عبد السلام بلكبير، العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1970-2010)، كلية العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة البليدة 2، 2013، ص 65.
9. خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 44-45.
10. اسمهان خاطر، آفاق التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 10.
11. شراطي نسيمة، تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2017/2016، ص 56.

12. جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2017/2016، ص 18.
13. محمدي عبد الوهاب، دور إيرادات الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 7.
14. اسمهان خاطر، مرجع سابق، ص 24- 25.
15. بوزيان رحماني جمال، الفساد الإداري وأثاره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2015، ص 48-49.
16. طيبي حمزة، أثر تغيرات اسعار النفط على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية المصدرة للنفط (دراسة حالة الجزائر 2000-2012)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 29.
17. علي بن يحي عبد القادر، مرجع سابق، ص 54.
18. https://www.numbeo.com/quality-of-life/indices_explained.jsp.
19. https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-some-successful-international-experiences-in-the-field-of-developing-small-and-medium-enterprises-94282_0.pdf
20. سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية، العدد 38، ص 51، الموقع الالكتروني: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60541
21. حمزة العوادي، بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنمية وتنويع الصادرات الصناعية: الصين، كوريا الجنوبية واليابان نماذجا، الملتقى الوطني حول البدائل الاقتصادية المستعجلة لضمان التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط وشح الموارد الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، يوم 7ماي 2018، ص 7.
22. سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 61-62.
23. طيبي خليل، التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص 16-17، 19-20.
24. والي ابراهيم الخليل، نظام الحكم وعملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية 1948-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 85-88.
25. سعيد رشيد عبد النبي، مرجع سابق، ص 57-59.
26. جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2017/2016، ص 106-107.
27. نفس المرجع، ص 107- 108.
28. https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-some-successful-international-experiences-in-the-field-of-developing-small-and-medium-enterprises-94282_0.pdf, p 25-26